

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الدلالة اللغوية عند الشاطبي: محلها وأقسامها

The linguistic significance at Al-Shateby: its place and its divisions

كويدر مشاعلة Kouider Mechaala، أ.د. يوسف منصر Phd. Youcef Mancer

1. طالب دكتوراه ، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية.

قسم اللغة العربية وآدابها،

1. Doctoral student fourth year. Badji Mokhtar university Annaba. Faculty of literature and human and social sciences. Department of Arabic and its literature.

Mechaala.kouider@univ-annaba.org

2. ، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية.

قسم اللغة العربية وآدابها،

2. PhD. Badji Mokhtar university Annaba. Faculty of literature and human and social sciences. Department of Arabic and its literature.

youcef.menceur@univ-annaba.dz

المؤلف المرسل: كويدر مشاعلة Kouider Mechaala . الإيميل: Mechaala.kouider@univ-annaba.org

تاريخ القبول : 2022-03-27

تاريخ الاستلام: 2021-11-07

الملخص:

قدم أبو إسحاق الشاطبي إسهاما هاما في باب الدلالة اللغوية (اللفظية) أبان من خلاله عن محلها في التراكيب والعبارات، أما المفردات خارج الجمل والضم فلا دلالة لها مستقلة، ثم إن هذه الدلالة تنقسم إلى نوعين: دلالة أصلية أولية مقصودة مهما تغير التركيب من جهة التقديم أو التأخير أو التأكيد أو التفخيم أو التحقير، ودلالة تابعة هي فرع عن الأولى خادمة لها، لا تفهم إلا في إطارها.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، اللغة، الشاطبي، الأصلية، التابعة.

Abstract:

Abu Ishaq Al-Shatibi presented an important contribution in the section on linguistic significance, through which he drew its appearance in structures, phrases. As for the vocabularies outside the sentences and combinations have no independent significance; Then this sign is divided into two types: Initial Intended significance, regardless of the change of composition in terms of Advance, delay, confirmation, exaggeration or contempt, and subordinate significance is a branch of the first servant to it, which is understood only within its framework.

Keywords: Significance, Language, Al-Shatibi , Initial, subordinate.

مقدمة:

فقد كانت له نظريته التي توافق مرجعيته العلمية في زمانه الذي عاش فيه، وقد عُرف الشاطبي عالما مقاصديا¹ أصوليا مجددا في هذا الفن، باعنا فيه روح الإبداع بعد ركود دام أكثر من قرنين، فمنذ عهد أبي حامد الغزالي (ت 505 هـ) توقف الإبداع في علم المقاصد حتى جاء الشاطبي فأحياه ونفخ فيه من براعته وحذقه، ومنذ عُرف الشاطبي عُرف أصوليا مقاصديا.

وهذا المقال يكشف جانبا مهما متأصلا في شخصية الشاطبي لا ينفك أبدا عن الجانب المقاصدي، إنه الجانب اللساني اللغوي؛ وعليه نروم في هذا المقال آراء الشاطبي باعتباره لغويا لا مقاصديا، وإن كانت مرجعيته الأصولية ذات تأثير في نظراته اللغوية.

وللإجابة على الإشكال المطروح يسير هذا البحث وفق العناصر التالية:

المحور الأول: محل الدلالة عند الشاطبي

المحور الثاني: تقسيم الدلالة اللفظية عند الشاطبي

ومفهوم كل قسم منها

أولا: الدلالة الأصلية

اللغة ألفاظ ومعان، ولها من التعريفات ما لا حصر له، تلتقي كلها في اعتبار اللغة مكونة من أصوات وهي الألفاظ، ومن مقاصد أو معان وأغراض وهي الدلالات، وليس من هدف هذا المقال الخوض في العلاقة بين اللفظ والمعنى، ولا الحديث عن مزية أحدهما عن الآخر، فذلك موضوع.

فالذي نركز عليه اهتمامنا هنا هو كلام الشاطبي (ت 790 هـ) عن الدلالة اللغوية، فقد اهتم بها دون غيرها من أنواع الدلالات الأخرى التي جمعها الجاحظ (ت 255 هـ) بقوله: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة، والنصبة هي الحال الدالة"، فقد ركز الشاطبي حديثه عن الدلالات اللفظية.

والإشكالية التي يطرحها هذا البحث هي: كيف كان يرى الشاطبي الدلالة اللغوية (اللفظية)؟ وكيف يقسمها؟ وما هو مفهومه لكل قسم منها؟ وأين تتقاطع نظريته في تقسيم الدلالة اللفظية مع التقسيمات الحديثة؟

ثانيا: الدلالة التابعة

المحور الثالث: التقسيم الحديث للدلالة
خاتمة**المحور الأول: محل الدلالة عند الشاطبي**

يقول الشاطبي: "لغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران: أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة الأصلية، والثاني: من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة وهي الدلالة التابعة"².

إن أول إشكال يطرح نفسه في نص الشاطبي هو: أي نوع من الدلالات يتحدث عنه؟ أهو دلالة الألفاظ منفردة أم دلالة العبارات مجتمعة؟ أو بمعنى آخر أين تكمن الدلالة اللغوية في نظر الشاطبي؟ هل هي في اللفظ منفردا أم في التركيب؟ لأن عباراته مختلفة فمرة يقول: "من حيث هي ألفاظ دالة"، وأخرى يقول: "من جهة كونها ألفاظا وعبارات"، فهل الألفاظ عنده هي العبارات؟ أم أهمها شيئا مختلفان؟

ليس من السهل تمييز ذلك، ولكنه في أثناء الكلام يستعمل تراكيب وعبارات (جملا) كأمثلة على ما يقول: وهو ما سنورده في أنه.

غير أن جزءا من حل هذا الإشكال قد نجده في شرحه لألفية ابن مالك للكلام المفيد، أي: الذي له معنى ودلالة، حيث يقول: "ولما كان اللفظ منه ما تحصل به فائدة كقولك: زيد قائم، قائم زيد، ومنه ما لا تحصل به فائدة كقولك: زيد، فإن المفرد لا إفادة له من حيث هو مفرد وإنما هو حال خاصة... والمفيد ما يحصل منه عند السامع معنى لم يكن عنده"³، وهذا الكلام يجلي الأمرين المطروحين في الإشكال السابق.

فالأول: أننا عرفنا أن الشاطبي يستعمل عبارة لفظ ويقصد به التركيب، فهو -اللفظ- مرادف للعبارة عنده، حيث سمي جملة "زيد قائم"، و"قائم زيد" لفظا، فمصطلح اللفظ عنده ليس ما نعرفه اليوم في الدراسات اللسانية الحديثة، والذي يحمل معنى الأفراد غالبا.

والثاني: أن الشاطبي لا يعترف بالإفادة -الدلالة- في المفرد من الكلام، حيث ربط الدلالة بالتركيب، فقال: "فإن المفرد لا إفادة له من حيث هو مفرد"، كما سبق من كلامه، وزاد الأمر توضيحا عندما رفض رد شيخه أبي عبد الله بن الفخار على طلبة مالقة، في اعتبار أسماء الأعداد مفيدة وهي مفردة، حيث

قال الشاطبي: "وقد يجاب عن هذا الجواب بأنه إنما أفادت مع القرينة، ألا ترى أنها لا تفيد إذا عد بها من غير حضور معدود، فقد حصل التركيب بوجه ما، فلذلك حصلت الإفادة، فليست ألفاظ العدد إذا عُد بها من المفردات على الإطلاق، وعلى هذا التقدير تسمى كلاما"⁴، فقد خالف الشاطبي شيخه في اعتبار أسماء العدد: اثنان، ثلاثة، أربعة... مفيدة مع كونها مفردات وأعتبر هذه الألفاظ مركبة، لأنها لا تفيد إلا إذا كان المعدود حاضرا في الذهن معلوما، كأن يسألك أحدهم عن عدد الأيام التي ستقضيهما في مكان ما، فتجيبه وتذكر اسم العدد دون المعدود لأنه معلوم، فتقول: ثلاثة أو أربعة من غير ذكر الأيام، والأصل ثلاثة أيام أو أربعة أيام فحصول الفائدة عند الشاطبي مرتبط بالتركيب، وبه تتعلق الدلالة اللغوية.

فالدلالة اللغوية التي يقصدها الشاطبي هي دلالة التركيب وليست دلالة المفرد، وهذا ما يؤكد جانب كبير من الدرس اللساني الحديث، يقول أحمد مختار عمر: "أما الجملة فيعتبرها بعض اللغويين من أهم وحدات المعنى، بل ويعتبرها بعضهم أهم من الكلمة نفسها، وعند هؤلاء لا يوجد معنى منفصل للكلمة، وإنما معناها في الجملة التي ترد فيها"⁵، فالأمر قديم في الدرس اللغوي العربي.

المحور الثاني: تقسيم الدلالة ومفهوم كل قسم منها

يرجع سبب تعدد الدلالات اللغوية إلى عامل رئيس وهو أن "اللغة وضعت على تعدد الدلالة في الأصل"⁶، وللمسألة علاقة بقضية الوضع والاستعمال اللغويين، فالعرب وضعت اللغة وعند الاستعمال تجوزت بالألفاظ والتراكيب إلى معان أخرى لم تكن بأصل الوضع، فقد "كانت العرب تضع الشيء على العموم ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظا أخرى خاصة بها فوق ذلك... كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض، ثم اختص ما فيه بياض من الخيل بالأشهب، ومن الإنسان بالأزهر، ومن الغنم بالأملح، حتى صار استعمال الأبيض في هذه كلها لحنًا وخروجًا عن لسان العرب"⁷، وهذا الكلام يفهم منه وجود قسمين من الدلالة نستطيع أن نسمي القسم الأول: دلالة الوضع أو الدلالة بالوضع أو الدلالة الوضعية، ونسمي القسم الثاني: دلالة الاستعمال أو الدلالة بالاستعمال، فدلالة الأبيض تعددت وتغيرت، إذ استعماله في الإنسان غير استعماله في الحيوان، ومدلوله بالوضع الأول

ويكون الإخبار واضحاً جلياً غير مستغلق، وهذا عند جميع الأمم في ألسنتها.

الوصف الثالث: قال: "وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين"¹⁵، وهذا الوصف في الحقيقة غير مفهوم، فإذا كانت المقاصد معروفة، وهي غايات المتكلمين من الكلام، والمعاني المراد توصيلها للمخاطبين، فإن انتهاء المقاصد فيه غموض، فقد يعني: بها تؤدي مقاصد المتكلمين، أو يعني: إليها يرجع المتكلمون عند اختلافهم في استنباط المعاني والمقاصد، لأن الدلالة الأصلية لها علاقة بظاهر اللغة، فإذا اختلف المخاطبان كان الحكم للظاهر وخاصة ما نراه في كتابة القوانين والمعاهدات التي لا تحتل إلا المعاني المحددة الواضحة، فلا مجاز، ولا كناية، ولا استعارة في مثل هذه المخاطبات، وقد يكون القصد غير هذا.

الوصف الرابع: قال: "ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين ممن ليسوا من أهل اللغة العربية، وحكاية كلامهم ويتأتى في لسان العجم حكاية أقوال العرب، والإخبار عنها، وهذا لا إشكال فيه"¹⁶، وهو حديث عن ترجمة المعاني والدلالات الأصلية من لغة إلى أخرى، فالدلالة الأصلية هي المؤهلة لذلك، وهي التي نستطيع ترجمتها ونقلها من لغة إلى أخرى سواء من العربية إلى غيرها أو من غيرها إليها. فالاتصال اللغوي يقوم أساساً على هذه الدلالة وهذا المعنى فهو "الممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة وهي التفاهم ونقل الأفكار"¹⁷، وبهذا التوصيف للدلالة الأصلية تكون هذه الأخيرة هي مركز الكلام وغيرها هو الهامش، لأنها هي المقصودة إلا إذا جاءت قرينة لفظية أو معنوية أخرجتها من مركز الدلالة إلى دلالة أخرى سماها الشاطبي الدلالة التابعة، وهي النوع الثاني والأخير في تقسيمه لأنواع الدلالة.

ثانياً- الدلالة التابعة:

هي عند الشاطبي: "من جهة كونها [اللغة] ألفاظاً وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة وهي الدلالة التابعة"¹⁸، وكما فعل مع النوع الأول من العدول في التسمية فقد فعل هنا، فلم يسمها دلالة مقيدة كما وصفها أو دلالة خادمة كما حددها، بل عدل إلى تسميتها دلالة تابعة، كما أنه أيضاً لم يعطها اسماً يقابل الأصلية، فيقول مثلاً الدلالة الفرعية ليكون هنا نوع من المقابلة بين المصطلحين فيكون الفهم حاصلًا والحفظ سهلاً، ولكنه اختار كلمة تابعة.

غير مدلوله بالاستعمال، هكذا تعمل اللغة وهكذا يعمل بها واضعوها.

والشاطبي في هذا المعرض يقسم الدلالة إلى قسمين:

- دلالة أصلية

- دلالة تابعة

أولاً- الدلالة الأصلية:

يعرفها الشاطبي بقوله: "من جهة كونها [اللغة] ألفاظاً وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة وهي الدلالة الأصلية"⁸. وأول ما نطرحه هنا، لماذا سماها أصلية ولم يسمها مطلقة كما وصفها؟ وما هو الاعتبار الذي دفعه لأن يعدل من تسميته: دلالة مطلقة إلى دلالة أصلية؟

فالإطلاق هو الذي وصف به هذا النوع من الدلالة، فقال: عبارات مطلقة دالة على معان مطلقة، والشيء المطلق هو: "ما يدل على واحد غير معين"⁹، فالشيء غير المخصص هو المطلق. وأما الأصلية فهي من الأصل الذي يعني: "ما يبني عليه غيره... ولا يبني هو على غيره"¹⁰، إذن فالأصل هو الأساس، والأساس هو السابق، وهو الموجود قبل غيره، وأغلب الظن أن الأصلية عند الشاطبي هنا تعني الوضع المشار إليه قبل، فقد سماها باعتبار أسبقيتها وانبثاق غيرها عليها، فهي ناجمة عن الاصطلاح الأول الذي عرف بالوضع الأول، ويسميه المحدثون "المعنى التصوري أو المفهومي (conceptual meaning)"، أو الإدراكي (cognitive)، وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي"¹¹، وقد وصف الشاطبي الدلالة الأصلية بأربعة أوصاف:

الوصف الأول: قال: "هي التي يشترك فيها جميع الألسنة"¹²، وليس القصد هنا أنها هي نفسها في كل لسان، بل القصد أن الدلالة الأصلية توجد في كل لغة، فلكل لسان دلالته الأصلية في ألفاظه وعباراته، أي: أنها ظاهرة عامة لا تختص بها لغة دون أخرى، فتوجد في العربية وتوجد في غيرها من الألسنة، وهي الدلالات الأولى التي عُرفت بأصل وضع اللسان أي لسان.

الوصف الثاني: قال: "ولا تختص بأمة دون أخرى"¹³ وهو تأكيد للوصف الأول وقد زاد هذا الوصف توضيحاً بقوله: "فإنه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلاً كالقيام، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام تأتي له ما أراد من غير كلفة"¹⁴، فيخبر عنه بالعربية وبغيرها من غير كلفة ولا مشقة

الصواب، فهذا الأمر -الدلالات الأصلية والدلالات التابعة- موجود في كل لغات العالم وليس مختصا بلسان العرب فحسب.

المعنى الثاني: هو الاقتصار في الحديث عن لسان العرب وتخصيصه بالحديث في هذا المقام، وهذا هو المقصود الصحيح المقبول، وهو الذي قام به الشاطبي فذكر جملة من القيود تخرج دلالة الكلام والعبرة عن الأصل إلى التبعية، ودعم ذلك ببعض الأمثلة تبين حال الكلام وما يقتضيه في كل إخبار، وما يتطلبه السياق والأسلوب، ومن هذه الأمثلة:

أ- الاهتمام بالخبر: يقول: "وذلك أنك تقول في ابتداء الخبر (قام زيد) إن لم يكن ثمة عناية بالخبر عنه، بل بالخبر"²¹، فلم يتطلب السياق تغييرا في ترتيب الجملة، وجاء الفعل أولا والفاعل ثانيا، لأن الإخبار عن فعل القيام يقتضي هذا الترتيب، فالقصد متوجه نحو الفعل أكثر من الفاعل فتقدم المهم على غيره، أو الأهم على المهم.

ب- الاهتمام بالخبر عنه: يقول: "فإن كانت العناية بالخبر عنه قلت (زيد قام)"²² لأن القصد هنا هو الإخبار عن الذي قام بفعل القيام فالقصد متوجه إلى الفاعل أكثر من الفعل، والعناية به أكثر من غيره فتقدم الذي به الاهتمام على غيره.

وهاتان المسألتان قائمتان على التقديم والتأخير، والتقديم والتأخير مرتبطان بالاهتمام والعناية، "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم به أعتى"²³، وهي مسألة ذكرها العلماء قبل الشاطبي وبنوا عليها مسألة التقديم والتأخير، يقول سيبويه: "والتقديم والتأخير ها هنا... في العناية والاهتمام، مثله في ما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول"²⁴، وكان ذلك -العناية والاهتمام- هما مرجع التقديم والتأخير في الكلام، وقد نقل الجرجاني ذلك بقوله: "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"²⁵، ويرى الجرجاني أن اعتماد العناية والاهتمام أصلا في التقديم والتأخير لا يكفي، لأنه يهون من أمر التقديم والتأخير، فيقول: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخليهم ذلك فقد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهونوا الخطب فيه"²⁶، ويفتح فصلا مهما²⁷ في باب التقديم والتأخير والأغراض البلاغية

والسبب في ذلك أن الشاطبي عدل إلى كلمة تجمع بين معنى التقييد ومعنى الخدمة، فالقيد تابع لغيره لأنه كالمربوط الذي يحتاج إلى من يفك رباطه ليكون حرا فهو في هذه الحال تابع لغيره، وكذلك الشيء الخادم فهو في أمر سيده وطاعته يتبع أوامره ولا يعصيه فهو تابع له محتاج إليه.

والسؤال هنا لمن هذا التبعية؟ وما الذي قيدها وجعلها خادمة لغيرها؟ يجيب الشاطبي عن السؤال الأول في آخر حديثه عن الدلالة التابعة بقوله: "فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي ولكنها من مكملاته ومتمماته"¹⁹، والتكميل والتتميم هنا هو إضافة معان أخرى غير المعنى المقصود بالأصالة، أي توسيع الدلالة إلى دلالات أخرى غير أصلية، وحيث تبقى هذه الدلالات تابعة للمقصد الأصلي فلا تفهم إلا في ضوءه وعلى أساسه، فاستصحاب المعنى الأصلي أو الدلالة الأصلية في إدراك الدلالات التابعة ضروري وأكد لأن الدلالة التابعة ليست مستقلة فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدلالة الأصلية، وخاضعة خضوعا تاما للثقافات والمعتقدات والعادات، فهي بذلك تختلف من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، كما يتحكم فيها عُرف الزمان والمكان، فهي ليست مطلقة ولكنها متحركة ومتحورة من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، وغاية وجود الدلالة التابعة هي تقييد الدلالة الأصلية وحصرها في زاوية معينة لأداء معنى زائد على المعنى الأصلي اقتضاه مقام الكلام وظروف إنتاجه.

ويجيب الشاطبي عن السؤال الثاني بقوله: "وأما الجهة الثانية [الدلالة التابعة] فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية، وذلك الإخبار، فإن كل خبر يقتضي في هذه الجهة أمورا خادمة لذلك الإخبار بحسب الخبر والمخبر والمخبر عنه والمخبر به، ونفس الإخبار في الحال والمساق ونوع الأسلوب من الإيضاح، والإخفاء، والإيجاز، والإطناب، وغير ذلك"²⁰، وقبل الحديث عن القيد الذي أخرج الدلالة من أصليتها إلى التبعية، ذكر الشاطبي أمرا يحتاج للتوضيح وهو قوله: [وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار]، واختصاص العرب هنا له معنيان:

المعنى الأول: وهو أن العربية تشارك سائر الألسنة في الدلالات الأصلية -كما ذكر سابقا- وتزيد عليها بالدلالات التابعة في كلامها، وهذه الدلالات لا توجد في الألسنة لأخرى، وهذا المعنى غير صحيح، ولو كان الشاطبي يقصده فقد جانب

المقصودة ويوصل المعنى المراد، ويشد انتباهه "فالقسم بالواو ... غالباً... إنما يقصد به إلى قوة اللفظ"³⁴، فالزائد في الدلالة هنا هو التوكيد عليها، والقسم عليها بالواو قبل لفظ الجلالة، فليس الأمر هنا يقف عند حد الإخبار والوصف بل يستدعي التأكيد لدفع الإنكار، وجعل المنكر يقبل أن القيام قد حدث فعلاً من زيد.

هـ- الإخبار بالقيام: قال: "وفي إخبار من يتوقع قيامه، أو الإخبار بقيامه (قد قام زيد أو زيد قد قام)"³⁵، وهذا التركيب يختلف عن سابقه بدخول الحرف (قد)، وقد "كلمة معناها التوقع... قال الخليل: هي جواب لقوم ينتظرون الخبر أو لقوم ينتظرون شيئاً، تقول: قد مات فلان، ولو أخبره وهو لا ينتظره لم يقل قد مات، ولكن يقول مات فلان"³⁶، فالدلالة هنا متوجهة لتأكيد توقع القيام المنتظر من السامع، لأن قد "إذا وقعت أمام الماضي أفادت التحقيق إطلاقاً"³⁷.

ولكن الشاطبي في هذا المثال، يساوي بين قوله (قد قام زيد) وقوله (زيد قد قام)، وقد عرفنا في المثال الأول أنه يعتمد العناية والاهتمام في مسألة التقديم والتأخير، وعليه يبدو أنه أهمل هذا الضابط هنا، والسبب غير واضح، فقولنا (قد قام زيد) فيه عناية واهتمام بفعل القيام لذلك قدمنا الفعل على الفاعل، فكأن المتكلم يريد أن يؤكد للسامع أن الفعل قد حدث فهو -السامع- ينتظر الإخبار عن القيام لا عن القائم.

وأما قولنا (زيد قد قام) فالعناية والاهتمام هنا منصبان على زيد أي على الفاعل وليس على الفعل لذلك قدم زيد، فالسامع هنا مهتم بالذي قام بفعل القيام، وهو ينتظر الإخبار عن الذي قام بفعل القيام، أكثر من اهتمامه بالفعل في حد ذاته.

فهذه كلها من الدلالات التابعة الزائدة، وهي تتنوع بتنوع غرض المتكلم من الكلام، ثم تزيد تنوعاً "أيضاً بحسب تعظيمه أو تحقيره -أعني المخبر عنه- وبحسب الكناية عنه والتصريح به، وبحسب ما يقصد في مساق الإخبار وما يعطيه مقتضى الحال، إلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها، وجميع ذلك دائر حول الإخبار بالقيام عن زيد"³⁸.

فالمعنى الأصلي أو الأساسي هو الإخبار بالقيام عن زيد، ثم تأتي الأغراض الكلامية والمقاصد المتنوعة لتعطي معنى آخر تابعاً "وهو المعنى الذي يسلكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب معناه التصوري الخاص، وهذا النوع من المعنى زائد على المعنى الأساسي، وليست له صفة الثبوت والشمول، وإنما

منه، ذاكرة أمثلة عديدة يوضح بها ما يذهب إليه وهو فصل مهم لا يتسع المقام لبسطه ويكفي أن أشرنا له للتوضيح.

وفي الجملة فإن الشاطبي يعتمد العناية والاهتمام مبدأً وأصلاً في التقديم والتأخير، وهما مرتبطان بالمعنى، و"المعنى هو محور التقديم والتأخير، ولكن إذا غمض المعنى فإن التقديم في هذه الحالة مرفوض"²⁸، فالمعنى هو المحدد لترتيب الكلام، وهو يقوم بالأساس على مبدأي العناية والاهتمام، كما ذكره الشاطبي والذين من قبله، وقد يزداد لهما ما ذكره عبد القاهر الجرجاني من بواعث العناية والاهتمام كالشك والتردد والتأكيد وغير ذلك.

ج- جواب السؤال: يقول: "وفي جواب السؤال أو ما هو منزل تلك المنزل (إن زيدا قام)"²⁹ أي: تقول إن زيدا قام، وهو جواب عدة أسئلة منها: من الذي قام؟ أو هل زيد حق قام؟ أو أزيد قام؟ وغيرها من الأسئلة التي يكون الجواب عنها: إن زيدا قام، ولم يوضح الشاطبي هنا هل هذا الجواب للسؤال عن فعل القيام أم عن الفاعل؟ هل هو جواب عن سؤال معرفة الفعل أو معرفة الفاعل؟ وعلى ضوء المثالين السابقين في التقديم والتأخير فإن العناية والاهتمام هنا للفاعل وليست للفعل.

غير أن كلام الشاطبي في قوله (أو ما هو منزل تلك المنزل) يحتاج إلى توضيح وتجليه، فما الذي ينزل منزل السؤال؟ وأقرب ما يمكن أن يفسر به كلامه أنه يقصد أنواع السؤال من الاستفهام والاستفسار، وغير ذلك مما لا يفصل بينه وبين السؤال سوى فروق طفيفة لها علاقة بقصد المتكلم وحاله إزاء ما يسأل عنه، فالاستفهام من استفهم "استفهمه: سأله أن يفهمه، وقد استفهمني الشيء فأفهمته"³⁰، ونقل الزمخشري قولهم: "من جزع من الاستفهام نزع إلى الاستفهام"³¹، فالاستفهام هو سؤال عن شيء مجهول لدى السائل.

وأما الاستفسار فهو طلب تفسير الشيء، "واستفسرته كذا، أي سألته أن يفسره لي"³²، فالاستفسار طلب بيان الشيء وكشف المغطى منه، فالسؤال والاستفهام والاستفسار كلها متقاربة منزلة بعضها منزلة البعض الآخر.

د- دفع الإنكار: يقول: "وفي جواب المنكر لقيانه (والله إن زيدا قام)"³³، فالذي ينكر قيام زيد تقول له: والله إن زيدا قام، فقد جاء التركيب مبتدئاً بالقسم (والله) ليؤدي الدلالة

أنها جاءت بألفاظ مختلفة، وعبارات متباينة تابعة وخادمة للمعنى الأصلي الذي حددته الآية الأولى آية سورة البقرة.

- المثال الثاني: جاء في القرآن دعاء إبراهيم للبلد الحرام بصيغتين: الأولى في سورة البقرة في قوله تعالى: "رب اجعل هذا بلدا آمنا" (125)، والثانية في سورة إبراهيم "رب اجعل هذا البلد آمنا" (35)، فعرف البلد في سورة إبراهيم وأورده نكرة في سورة البقرة، "لأن هذا هنا [في البقرة] إشارة إلى المذكور في قوله "بواد غير ذي زرع" قبل بناء الكعبة، وفي إبراهيم إشارة إلى البلد بعد بناء الكعبة"⁴³، فقبل بناء الكعبة لم يكن بلدا بل كان واديا غير ذي زرع، ومكانا قفرا، فدعا إبراهيم الله أن يجعله بلدا وأن يجعله آمنا، لذلك جاءت بلد نكرة، أما بعد بناء الكعبة واستقرار الناس فيه بأن أصبح بلدا معمورا، دعا إبراهيم الله أن يجعله آمنا، أي طلب له الأمن بعد أن تحقق الإعمار فجاء بلدا معرفة، فالحال هو الذي تحكّم في أداء المعنى وإنتاج الدلالة التي تخدم المقصود.

والأمثلة في القرآن على ذلك كثيرة، فالسياقات والأحوال والمقامات هي التي تنتج الدلالات التابعة المختلفة، وتبقى الدلالة الأصلية حاضرة في كل ذلك لا تغيب أبدا، فالدلالات التابعة متغيرة ومفتوحة بينما الدلالة الأصلية ثابتة مصاحبة لكل الدلالات التابعة.

المحور الثالث: التقسيم الحديث للدلالة:

هكذا يقسم الشاطبي الدلالة اللغوية إلى أصلية وتبعية ولا يزيد على ذلك، بينما يتكلم الدرس اللساني الحديث عن عدة أنواع للدلالة، والتقسيمات الحديثة⁴⁴ تقوم على عدة جوانب منها، مركزية المعنى، والتضمن، والأسلوب، والصوت والصرف والتركيب، وغير ذلك، وقد ركز إبراهيم أنيس على دلالات الألفاظ المختلفة وصنفها إلى أربعة أنواع:

1- الدلالة الصوتية: وهي التي تُستمد من طبيعة بعض الأصوات⁴⁵.

2- الدلالة الصرفية: وهي التي تُستمد عن طريق الصيغ وبنيتها⁴⁶.

3- الدلالة النحوية: وهي التي تُستمد من "نظام الجملة العربية وهندستها"⁴⁷.

4- الدلالة المعجمية أو الاجتماعية: وهي "دلالة المفردات ... فكل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية أو اجتماعية"⁴⁸.

يتغير بتغير الثقافة أو الزمن أو الخبرة³⁹، والعلاقة بين المعنى الأصلي (الأساسي) والمعنى التابع (الإضافي) هي أن "المعنى الإضافي [الدلالة التابعة] مفتوح وغير نهائي بخلاف المعنى الأساسي [الدلالة الأصلية]، ويمكن أن يتغير المعنى الإضافي ويتبدل مع ثبات المعنى الأساسي"⁴⁰.

في الأمثلة السابقة الدلالة الأصلية هي الإخبار بالقيام عن زيد، ثم تنوعت وتغيرت وانفتحت على معان تابعة ودلالات خادمة أخرى بحسب السياق والمقصد، ولكنها جميعها -أعني الدلالات التابعة- تحمل وتصطبغ بالدلالة الأصلية في طياتها، فكل الأمثلة السابقة يُفهم منها أن فعل القيام قد حدث من زيد، وإن كنت تضيف إلى ذلك في كل واحد منها فهما زاندا عن الفهم الأساسي.

ولا يختم الشاطبي هذا الفصل عن الدلالة التابعة حتى ينتبه إلى أمر هام وهو قوله: "وهذا النوع الثاني اختلفت العبارات في كثير من أقاصيص القرآن، لأنه يأتي مساق القصة في بعض الصور على وجه، وفي بعضها على وجه آخر، وفي ثالثة على وجه ثالث، وهكذا ما تكرر فيه من الإخبارات، لا بحسب النوع الأول"⁴¹، فكل ما يراه القارئ لآيات القصص القرآني من زيادات أو اختلافات في الموقف الواحد والقصة الواحدة، وكذلك كل ما يتكرر من آياته متفاوت العبارات مختلف الكلمات متغير التراكيب، فإنما اقتضته الأحوال والأغراض والمقاصد من ذلك التركيب وتلك العبارة، فتختلف الكلمات أو تختلف مواقعها من التركيب لمقتضيات أداء الدلالات المختلفة.

وإن لم يضرب الشاطبي لنا مثلا على ذلك، فسأعطي لذلك مثالين:

-المثال الأول: في حكاية رفض إبليس السجود لآدم عليه السلام وردت آيات عديدة بألفاظ مختلفة، يقول تعالى في سورة البقرة: "فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر" (33)، "ذكر هذه الخلال في هذه السورة مجملة، ثم ذكرها في سائر السور مفصلا، فقال في الأعراف: (إلا إبليس لم يكن من الساجدين) (10) وفي سبحان [الإسراء] (إلا إبليس قال أسجد لمن خلقت طينا) (61) وفي الكهف (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) (49) وفي طه (إلا إبليس أبى) (113) وفي ص (إلا إبليس استكبر وكان من الكافرين) (73)"⁴²، فكل آية دلت دلالة خاصة بها ولكنها لا تخرج في كلها عن الرفض والاستكبار، غير

خاتمة:

من خلال هذه الفسحة البحثية المتواضعة نخلص إلى النتائج الآتية:

- 1- لقد طرق الشاطبي الأصولي المقاصدي مبحثاً هاماً في اللغة، ولكنه لم يكن بالقدر الكافي من حيث التحليل والتدليل، ويرجع السبب في ذلك إلى استعجاله إلى المباحث الأصولية، هذه الأخيرة التي كانت مقصده الأساس، ورغم هذه العجلة فإنها لا تخلو من فائدة.
- 2- يرى الشاطبي أن الدلالة اللفظية (اللغوية) تكمن في التراكيب، فالمفردات معزولة عن التركيب لا دلالة لها مستقلة، لأنها لا تفيد معنى.
- 3- يقسم الشاطبي الدلالة اللفظية إلى دلالة أصلية ودلالة تابعة، ويرى أن الدلالة الأصلية هي الغاية من الكلام والمقصد منه، وأن الدلالة التابعة خادمة للدلالة الأصلية ومقوية لها.
- 4- يرى الشاطبي أن الدلالة الأصلية مشتركة بين جميع الألسنة البشرية وإلى تنهت مقاصد المتكلمين، وأن الدلالة التابعة غير مشتركة وهي خاضعة للسياقات والأحوال والمقامات وغير ذلك.
- 5- كثير من التصنيفات الحديثة للدلالات قد تدخل تحت ما سماه الشاطبي الدلالة التابعة.

قائمة المراجع:

- إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، سنة 1976.
- ابن خلدون: المقدمة، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت لبنان، سنة 2000.
- ابن منظور: لسان العرب، الطبعة الأولى، ت: خالد رشيد القاضي، دار صبيح، سنة 2006.
- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة مصر، [د.ت].
- الزمخشري: أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت لبنان، سنة 2004.
- الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، [د.ط.]، ت: عبد الرحمن العثيمين، دار أم القرى، مكة المكرمة، 2001.
- الشاطبي: الموافقات، الطبعة الأولى، ت: الحسين آيت سعيد، منشورات البشير بنعطية، المغرب، سنة 2017.

ويربط إبراهيم أنيس في عملية الفهم بين هذه الدلالات جميعها، فعملية الفهم هي تشابك أو تداخل وتعاقد هذه الدلالات كلها، يقول: "ولا يتم الفهم أو يكمل إلا حين يقف السامع على كل هذه الدلالات، وليس من الضروري أن تتصور السامع على علم بالنظام الصرفي والنحوي في اللغة... بل يكفي أن يكون السامع قد عرف عن طريق التلقي والمشاهدة في تجارب سابقة الفرق بين كلمتي الكذاب والكاذب"⁴⁹.

ويقسم أحمد مختار عمر المعنى (الدلالة) إلى عدة أقسام:

1- المعنى الأساسي: "أو الأولي أو المركزي"⁵⁰، وهو ما يقابل الدلالة الأصلية عند الشاطبي.

2- المعنى الإضافي: "وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب معناها لتصوري الخاص"⁵¹، ما يقابل الدلالة التابعة عند الشاطبي، "ومن الممكن أن يتغير المعنى الإضافي ويتعدّل مع ثبات المعنى الأساسي"⁵².

3- المعنى الأسلوبى: "وهو ذلك النوع من المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية لمستعملها والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها"⁵³، فهو معنى خاضع لعادات المجتمع وأسلوبه في استعمال اللغة في منطقة معينة، وبالتالي فهو نتاج الثقافات المختلفة.

4- المعنى النفسي: "وهو يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد... وبالتالي يعتبر معنى مقيدا بالنسبة لمحدث واحد فقط، فلا يتميز بالعمومية ولا التداول بين الأفراد جميعاً"⁵⁴، لأنه فردي وذاتي واستعمال خاص للفظ لذلك ارتبط بالنفس ولم تكن له صفة الشيوع والعموم.

5- المعنى الإيحائي: "وهو ذلك النوع من المعنى الذي يتعلق بكلمات ذات مقدرة خاصة على الإيحاء"⁵⁵، وهذه المقدرة على الإيحاء تخلقها في اللفظ التأثيرات المختلفة من صوتية وصرفية ودلالية.

فالدرس اللساني الحديث يفرع تفرعات عديدة للدلالات، بينما يجملها الشاطبي في نوعين، وعند تركيز النظر والفكر في التصنيف الحديث فإنه يتضح أننا نستطيع أن ندمج كثيراً من أنواع الدلالات فيما سماه الشاطبي الدلالة التابعة، فالدلالات النفسية والإيحائية والأسلوبية هي دلالات تابعة إضافية تخلقها ظروف المتكلم من السياق والكناية والتصريح والتعظيم والتحقيق التي ذكرها الشاطبي.

- الشريف الجرجاني: التعريفات، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد صديق منشأوي، دار الفضيلة، القاهرة مصر، سنة 2012.
- جرجس عيسى الأسمر: قاموس الإعراب، الطبعة التاسعة، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، سنة 1981.
- سيويو: الكتاب، الطبعة الخامسة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، سنة 2009.
- عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ): التفسير البياني للقرآن الكريم، الطبعة السابعة، دار المعارف، بيروت لبنان، [د.س].
- عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، [د.ط.]، ت: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، سنة 2004.
- عبد الله أحمد جاد الكريم: المعنى والنحو، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، سنة 2002.
- علال الفاسي: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء المغرب، سنة 1993.
- محمد بن حمزة الكرمانى: أسرار التكرار في القرآن، [د.ط.]، ت: عبد القادر أحمد عطا الله، دار الفضيلة، القاهرة مصر، [د.س].

الهوامش:

- 1- المراد بعلم المقاصد: الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها. ينظر: علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ترجمة: مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء المغرب، [د.ط.]، ص 3.
- 2- الشاطبي: الموافقات، ج 3، ت: الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى، منشورات البشير بنعطية، المغرب، سنة 2017، ص 149.
- 3- الشاطبي: المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية، ت: عبد الرحمن العثيمين، ج 1، ص 32.
- 4- المرجع نفسه، ج 1، ص 34-35.
- 5- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة مصر، [د.ت.]، ص 34.
- 6- عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص 111.
- 7- ابن خلدون: المقدمة، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت لبنان، سنة 2000، ص 445.
- 8- الشاطبي: الموافقات، مرجع سابق، ج 3، ص 149.
- 9- الشريف الجرجاني: التعريفات، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد صديق منشاي، دار الفضيلة، القاهرة مصر، سنة 2012، ص 183.
- 10- المرجع نفسه، ص 26.
- 11- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، مرجع سابق، ص 36.
- 12- الشاطبي: الموافقات، مرجع سابق، ج 3، ص 150.
- 13- المرجع نفسه، ج 3، ص 150.
- 14- المرجع نفسه، ج 3، ص 150.
- 15- المرجع نفسه، ج 3، ص 150.
- 16- المرجع نفسه، ج 3، ص 150.
- 17- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، مرجع سابق، ص 36.
- 18- الشاطبي: الموافقات، مرجع سابق، ج 3، ص 149.
- 19- المرجع نفسه، ج 3، ص 152.
- 20- المرجع نفسه، ج 3، ص 150.
- 21- المرجع نفسه، ج 3، ص 151.
- 22- المرجع نفسه، ج 3، ص 151.
- 23- سيبويه: الكتاب، الطبعة الخامسة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، سنة 2009، ج 1، ص 34.
- 24- المرجع نفسه، ج 1، ص 56.
- 25- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ت: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، سنة 2004، ص 107.
- 26- المرجع نفسه، ص 106.
- 27- ينظر: المرجع نفسه، ص 106-145.
- 28- عبد الله أحمد جاد الكريم: المعنى والنحو، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، سنة 2002، ص 93.
- 29- الشاطبي: الموافقات، مرجع سابق، ج 3، ص 151.
- 30- ابن منظور: لسان العرب، ج 10، [د.ط.]، ت: خالد رشيد القاضي، دار صبح، ص 328.
- 31- الزمخشري: أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت لبنان، 2004، ص 486.
- 32- ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق، ج 10، ص 249.
- 33- الشاطبي: الموافقات، مرجع سابق، ج 3، ص 151.
- 34- عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ): التفسير البياني للقرآن الكريم، ج 1، الطبعة السابعة، دار المعارف، ص 25.
- 35- الشاطبي: الموافقات، مرجع سابق، ج 3، ص 151.
- 36- ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق، ج 11، ص 47.
- 37- جرجس عيسى الأسمر: قاموس الإعراب، الطبعة التاسعة، دار العلم للملايين، 1981، ص 69.
- 38- الشاطبي: الموافقات، مرجع سابق، ج 3، ص 151.
- 39- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، مرجع سابق، ص 37.
- 40- المرجع نفسه، ص 38.
- 41- الشاطبي: الموافقات، مرجع سابق، ج 3، ص 152.
- 42- محمد بن حمزة الكرماني: أسرار التكرار في القرآن، ت: عبد القادر أحمد عطا الله، دار الفضيلة، ص 70.
- 43- المرجع نفسه، ص 78.
- 44- ينظر: أحمد مختار عمر: علم الدلالة، مرجع سابق، الفصل الرابع: أنواع المعنى، ص 36-41.
- 45- إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، سنة 1976، ص 46.
- 46- المرجع نفسه، ص 47.
- 47- المرجع نفسه، ص 48.
- 48- المرجع نفسه، ص 48.
- 49- المرجع نفسه، ص 48.
- 50- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، مرجع سابق، ص 36.
- 51- المرجع نفسه، ص 37.
- 52- المرجع نفسه، ص 38.
- 53- المرجع نفسه، ص 38.
- 54- المرجع نفسه، ص 39.
- 55- المرجع نفسه، ص 39.